

كتب بالإنكليزية

إلى أين الآن من أجل فلسطين؟ موت حل الدولتين

**Where Now for Palestine? The Demise
of The Two-State Solution**
Jamil Hilal, ed.
London; New York: Zed Books, 2007.

يكتسب هذا الكتاب أهمية خاصة في هذا الوقت بالذات، إذ ترتفع الأصوات الداعية إلى حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. فالكتاب، كما يقول المحرر، يهدف إلى تبيان كيف ولماذا انهارت عملية أوسلو، وإلى ضرورة إيجاد حلول بديلة من حل الدولتين الذي، كما يراه، مات وانتهى. يشارك في معالجة الموضوع أحد عشر باحثاً متخصصاً، كل من زاوية اختصاصه، الأمر الذي جعل الكتاب غنياً بالمعلومات، وتميزاً بالعلمية والموضوعية ودقة التوثيق. ونظراً إلى تنوع الموضوعات والآراء، وصعوبة عرضها في صفحات محدودة، فإننا سنحاول تقديمها من خلال تقسيم مقالات الكتاب - إجرائياً - إلى ثلاث مجموعات:
أولاً: المقالات الشمولية، التي تربط الموضوع بجوهر الصراع وسياقه التاريخي.
ثانياً: المقالات التي تعالج الموضوع من خلال قضايا محددة: الاقتصاد والبيئة.
ثالثاً: المقالات التي تبحث في رؤى الأطراف المعنية: إسرائيل والولايات المتحدة والفلسطينيين.

أولاً: المعالجات الشمولية

(1) تتصدر الكتاب مقالة استهلاكية للمحرر جميل هلال، بعنوان "فلسطين: آخر قضايا الاستعمار"، وهي تتضمن عرضاً تاريخياً وسياسياً شاملاً، بنهج تحليلي نقدي، يستخلص المواقف والمحطات المفصلية في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ويرصد النتائج التي تترتب عليها، من النكبة وصولاً إلى ما يجري حالياً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

فيما يتعلق بحل الدولتين، يقول المحرر إن الحركة الصهيونية كانت قبل سنة 1948 تؤيد تقسيم البلد إلى دولتين، بينما ظلت الحركة الوطنية الفلسطينية، قبل النكبة وبعدها، تدعو إلى دولة واحدة لجميع السكان من دون تمييز، حتى سنة 1988 عندما أعلنت تبني حل الدولتين كاستراتيجية.

يتحدث المحرر عن اتفاق أوسلو ونتائجه السلبية على الفلسطينيين، وخصوصاً فلسطينيي الشتات، في حين استمرت إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي، وإقامة المستعمرات، وتدمير الاقتصاد، وغير ذلك من الإجراءات في الضفة والقطاع، الأمر الذي قوّض إمكان قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة فيهما. وأمام هذا الواقع، يرى المحرر أن الحركة الوطنية الفلسطينية أصبحت بحاجة إلى توسيع خياراتها والعودة إلى فكرة الدولة الواحدة، سواء أكانت ثنائية القومية أم ديمقراطية علمانية.

في هذه المقالة العديد من الحقائق والمؤشرات التي يبرزها المحرر وتستدعي الاهتمام ومنها:

- أن السياسات والإجراءات التي تمارسها إسرائيل هي تطبيق عملي للدوافع الأيديولوجية للصهيونية وأهدافها في احتلال الأراضي وإفراغها من سكانها كشرط لإقامة الدولة اليهودية.
- أن القيادات الصهيونية لن توافق على إقامة دولة فلسطينية حقيقية، ولا دولة ثنائية القومية، ما لم يتم تغيير ميزان القوى الذي يتجاوز النطاق العسكري. وذلك ممكن لأن الوضع الحالي ليس أبدياً.
- يستخلص المحرر العبر من أحداث الماضي، ويحذر من الانقسام الحالي في الحركة الوطنية الفلسطينية، ومن مصير التلاشي الذي حل بها سنة 1948.

لكن يلاحظ أن هناك بعض النقاط التي تحتاج إلى إعادة نظر:

□ يلوح من طريقة عرض الأوضاع التي جعلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية "تقبل" حل الدولتين، ميل إلى التبرير. وبما أن القيادة تتخذ من تلك الأوضاع مبرراً لما أقدمت عليه فيما بعد من تنازلات وتعهدات تجاه إسرائيل، فقد كان حرياً بالمرحور أن يعزو التبرير إلى أصحابه.

□ يشير المرحر إلى أن تأجيل موضوع الدولة في اتفاق أوسلو كان نتيجة اعتقاد القيادة خطأً أن إسرائيل سوف تتعامل مع قضايا الوضع النهائي على أساس القانون الدولي. ونعتقد أن المسألة أبعد وأخطر من مجرد الوقوع في خطأ، فقد تكرر في أوسلو - 2 الموقف نفسه بعدم النص على أن الأرض هي أرض فلسطينية ومحتلة، وهو ما يشكل الأساس القانوني لقيام الدولة. ولذا، ربما كانت عين القيادة آنذاك مركزة على السلطة. (2) يعالج إيلان بابيه في مقالته "الصهيونية وحل الدولتين" ما يجري حالياً في إطار الرؤية الصهيونية وأهدافها في فلسطين. فهو أكاديمي ومؤرخ إسرائيلي، لا يتوانى عن الجهر بالحقيقة، كما فعل مثلاً عندما سمى ما حدث سنة 1948 في فلسطين، كما هو في الواقع، تطهيراً عرقياً ضد أهل البلد الأصليين.

ويتصدى بابيه لمحاولات أكاديميين صهيونيين تزييف التاريخ، فيثبت أن فلسطين أصبحت منذ ثلاثة آلاف عام كياناً ثقافياً وإثنيًا متميزاً، بينما كان الإسرائيليون مجرد غزاة حكموا البلد لنحو 77 عاماً (1000 - 923 ق.م)، وأنه قبل مجيء المهاجرين المستوطنين في العصر الحديث كان اليهود في فلسطين أقل من 5% من السكان، وكانوا يعتبرون أنفسهم عرباً. وبعد الحرب العالمية الأولى كان يجب أن يعترف بفلسطين دولة عربية، مثل جيرانها، لولا أن بريطانيا عملت على تحويلها إلى فلسطين جديدة مختلفة (ص 31 - 32).

ويتحدث بابيه عن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي فيقول إن ما جرى سنة 1948 كان تدمير فلسطين وطردها أغلبية أهلها، وهو ما طبع الصراع بهذا الطابع منذ ذلك الوقت. أما بشأن عملية السلام الجارية الآن، فينبه إلى أن الجهود الأميركية ليست سوى تسويق للحل الذي تريده إسرائيل، وهو قصر التسوية والمفاوضات على الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، كما يشير إلى أن ما جرى في أوسلو وما بعده كان العمل على تقسيم كل شيء في هذه الأراضي يقبل القياس الكمي، بين الدولة اليهودية وبين كيان فلسطيني يقام في المستقبل، ويمكن تسميته دولة، مع إفراغه من مفهوم الدولة المتعارف عليه.

يؤكد الكاتب في هذه المقالة جملة من الحقائق المهمة، وخصوصاً بالنسبة إلى صاحب القرار الفلسطيني، ومنها:

- أن ما يبدو حل الدولتين هو مشروع لتأبيد احتلال فلسطين. لقد تحولت الاستراتيجية الصهيونية إلى ما يعرف الآن بـ "التجميع" (أي تجميع المستعمرات الكبيرة في كتل وضمها إلى فلسطين)، وإلى أخذ 88% من فلسطين وعزل ما تبقى في بانتوستان.
 - أن البداية الصحيحة للتسوية لا تكون باعتبار الطرفين متساويين، وإنما بالاعتراف بالفارق بين المستعمر والمستعمر، والطارد والمطرود، والمحتل ومن جرى احتلاله. كما كان يجب ألا تبدأ العملية بمسألة البناء أو التنظيم السياسي، فهذا يأتي في النهاية (ص 43).
 - الصراع لم يبدأ في سنة 1967 ولن ينتهي إلا بعلاج ما ترتب على بدايته: تدمير فلسطين وطردها الفلسطينيين، في معظمهم، من أراضيهم في سنتي 1947 و1948.
- من الواضح أن هذه الحقائق تتناقض تماماً مع منهج أوسلو ومساره العملي، وتدعو إلى تصحيح العملية بنهج ينطلق من جوهر الصراع.

(3) في مقالة بعنوان "التناقض في تقرير المصير للفلسطينيين"، يعود نلس بوتنسون بالقضية إلى بداياتها، فيقول إن جوهر المشكلة كان يكمن في الأصل، كما هو الآن، في موقف الدول الغربية المتنفذة، الذي قضى بعدم إعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير، والذي تضمن اعترافها بوجود علاقة لـ "الشعب اليهودي" بفلسطين من دون تحديد من هو هذا الشعب.

ولا يزال موقف هذه الدول على حاله. فبدلاً من أن تعمل بعد اتفاق أوسلو على تمكين الفلسطينيين من تقرير المصير في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، نراها تبحث من خلال اللجنة الرباعية في تقسيم هذه الأراضي. ويستطرد الكاتب بالقول إن هذه الدول المنحازة إلى إسرائيل ظلت تتعامل مع قضية فلسطين كحالة استثنائية لا تنطبق عليها المعايير الدولية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتأمل بأن يقبل الفلسطينيون "بما لا مفر لهم منه"، وهو أن وضعهم في فلسطين يخضع لمبدأ وجود دولة يهودية آمنة في هذا البلد (ص 91).

يلاحظ أن في هذه المقالة حقائق هي محاذير، على الفلسطينيين التنبه لها، ومنها:

- عدم تثبيت الوضع القانوني للأراضي التي احتلت منذ سنة 1967 كأراض محتلة. ففي اتفاق أوسلو بقيت كلمة "وضع" المنسوبة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة غير متفق عليها، وهو ما جعل الوضع القانوني لهذه الأراضي مفتوحاً للتأويلات، وأعطى إسرائيل سناً لزعمها أن ذلك الوضع هو أراض متنازع بشأنها. ومن دون تثبيت الوضع القانوني لهذه الأراضي كأراض محتلة، لا يوجد أساس لدولة فلسطينية (ص 86).
 - أن الدول الغربية ليست طرفاً محايداً، ويجب عدم التعويل كثيراً عليها وعلى مساعداتها، ولا التغاضي عن انحيازها ومساهمتها المباشرة فيما يلحق بالفلسطينيين من ظلم وأذى.
- (4) تتناول مقالة شريف الموسى، "البحث عن حل"، حلاً مقترحاً لدولة ثنائية القومية في إطار ما يسميه الكاتب فلسطين الكبرى، التي تضم إسرائيل والضفة والقطاع وشرق الأردن، ويتألف سكانها من العرب (الفلسطينيين والأردنيين) واليهود.
- يدرك الكاتب أن الجانبين يرفضان الدولة الثنائية، وأن الاقتراح لا يخلو من مخاطرة، لكنه يرى أن النتيجة لن تكون أسوأ مما حدث حتى الآن.
- وبالتأمل في هذا الاقتراح يبدو أنه يشكل رؤية مختلفة عن الصورة المتداولة لحل الدولة الواحدة، وأقرب في الواقع إلى حل الدولتين الذي تتمحور حوله الجهود الآن. وإذا كان هناك من دعوة إلى التفكير والمناقشة بشأن حل معقول ينهي الصراع، فإن هذا الاقتراح يعتبر مساهمة جديرة بالاعتبار.

ثانياً: معالجة قضايا معينة:

الاقتصاد والبيئة

تجري هذه المعالجة من خلال مقالتين:

- (1) مقالة سفيان العيسى التي تبحث في دور الاقتصاد الوطني في ظل حل الدولتين، وفيها يعرض الكاتب إجراءات إسرائيل في تجزئة الأراضي والتي أدت بدورها إلى تجزئة الاقتصاد وسوق العمل. كما يتحدث عن ممارسات السلطة الفلسطينية والاحتكارات التجارية التي يسيطر عليها متنفذون في السلطة يتعاونون مع الموردين الإسرائيليين، ويخلص إلى أن الاقتصاد الوطني خربته كل من إسرائيل والسلطة معاً، فمن دون اقتصاد وطني لا تقوم دولة.
- (2) مقالة جاد إسحق وأوين باول تتناول تهويد البيئة الفلسطينية، وتنطلق من أن البيئة الطبيعية هي من أهم أسس المجتمع الإنساني. فالمقالة تتضمن تفصيلات كثيرة عما تقوم به إسرائيل من استيلاء على الأراضي، وإقامة المستعمرات وإنشاء الطرق، وغيرها من الإجراءات لتهويد البيئة. كما تتحدث عن تدمير البيئة الفلسطينية، وعن العوامل التي تؤثر في قابلية الدولة للحياة، مثل نمو السكان، ومحدودية المساحة، واستنفاد المياه، وتدهور حالة الأراضي. ويخلص الكاتبان إلى أنه لا يمكن أن تقوم دولة قابلة للحياة في ظل أوضاع غير مؤاتية للحياة. يتبين من هذا أن القاعدة المادية للدولة القابلة للحياة جرى تدميرها كي تكتمل بذلك صورة الدولة التي يراد إقامتها.

ثالثاً: رؤى الأطراف المعنية

- (1) إسرائيل: يتحدث أسعد غانم (أستاذ في جامعة حيفا) عما يسمى الخطر الديموغرافي وتأثيره في تفكير إسرائيل ورؤيتها لحل النزاع، ويقول إن هذا "الخطر" يشغل التفكير الإسرائيلي، نخباً سياسية وجمهوراً، وهو الذي يقف وراء سياسات إسرائيل - كما تجلت لدى شارون وأولمرت - في ضم الأراضي والفصل السكاني، كي تظل إسرائيل يهودية الطابع.
- يستشهد الكاتب بالعديد من التصريحات والمواقف ليؤكد هذه الحقيقة، ومن ذلك تصريحات شارون في مؤتمر هيرتسليا سنة 2003، وتصريحات أولمرت في المؤتمر نفسه سنة 2006، بالموافقة على التخلي عن أجزاء من الأراضي المحتلة منذ سنة 1967 للحفاظ على بقاء الدولة بأكثرية يهودية، وتسمية المعزل الفلسطيني "دولة" (ص 52 - 53). ويشير الكاتب أيضاً إلى ورقة قدمها أستاذ جامعي إلى شارون ونوقشت في الكنيست وفي مؤتمر هيرتسليا، يقترح فيها إعطاء السلطة الفلسطينية منطقة المثلث والقدس الشرقية مخفضاً بذلك عدد الفلسطينيين في إسرائيل 400.000 شخص (ص 50 - 51).

تكشف هذه المقالة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الحماسة التي تبديها إسرائيل لإقامة دولة فلسطينية، ولتبادل الأراضي، وللمطالبة بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل. وهذا يدعو إلى الحذر من تحقيق مأرب إسرائيل عبر الاستغراق في الشعار والمسمى.

(2) الولايات المتحدة: في مقالة بعنوان "إدارة بوش وحل الدولتين" يلقي حسام محمد (أستاذ في جامعة أوكلاهوما) الضوء على حقيقة السياسة الأميركية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وعلى مفهوم الرئيس بوش لحل الدولتين، ويقول الكاتب إن تأييد بوش لدولة فلسطينية مئزّه من سابقه من الرؤساء، لكن دعمه لإسرائيل كان أقوى من دعمه للفلسطينيين، ذلك بأنه يربط قيام الدولة بقدرة السلطة الفلسطينية على تلبية متطلبات إسرائيل الأمنية. ويعرض الكاتب مواقف الجماعات الأميركية التي تؤثر في إدارة بوش، ويخلص إلى أن تحقيق تقدم لن يتم ما دامت هذه الإدارة ترى أن الصراع مسألة خاصة بأمن إسرائيل.

(3) الفلسطينيون: يتضمن الكتاب مقاليتين عن "حماس" تأكيداً لأهمية رؤيتها كقوة قائدة لديها برنامج مختلف عن برنامج السلطة، ومقالة عن اللاجئين الذين هم أساس القضية.

● المقالة الأولى بقلم زياد أبو عمرو، يعرض فيها، بتفصيل وبدقة العارف، نشوء "حماس" كحركة انبثقت من جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين بعد اندلاع الانتفاضة الأولى سنة 1987، كما يتناول فكرها ورؤيتها للدولة الفلسطينية، ويتحدث عن التحديات التي واجهتها على المستويين الخارجي والداخلي بعد وصولها إلى الحكم؛ فهي مطالبة بالتقيد بالتزامات السلطة وإلا تعرضت للعقوبات، ومطالبة بتأمين حاجات المواطنين وأجهزة السلطة.

وعن الموقف من الدولة، يقول إن الحركة أخذت تتحدث عن دولة في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967 كحل مؤقت، تكون خالية من المستعمرات، وتضمن حق العودة، لكن من دون أن يعني ذلك نهاية الصراع (ص 186).

● وتذهب المقالة الثانية بقلم آري كنودسن وباسم الزبيدي في الاتجاه نفسه، فتتحدث عن صعود "حماس" ورؤيتها، وعن الحصار الذي فرضه الغرب وبعض العرب عليها. وهي الآن عرضة لضغوط المجتمع الدولي كي تقبل شروطه - الاعتراف بإسرائيل، وقبول الاتفاقات التي عقدتها منظمة التحرير، ونبذ العنف - ولضغوط داخلية كي لا تظهر كأنها تبرم صفقة تتضمن التخلي عن حق العودة.

● المقالة الأخيرة في الكتاب بعنوان "العدل والطريق إلى الأمام" بقلم كرمة نابلسي. تستند الكاتبة إلى وثائق أكثر من 100 اجتماع عقدها فلسطينيو الشتات في أكثر من 26 بلداً خلال سنة 2005، تحدثوا فيها عن حالة الضياع التي وجدوا أنفسهم فيها بعد اتفاق أوسلو، إذ لم يعد هناك من يمثلهم بعد تهميش منظمة التحرير، وقالوا إن الذين يتفاوضون باسمهم لم يأخذوا رأيهم، وشددوا على أهمية وضع برنامج متفق عليه يحدد مطالب الفلسطينيين.

في هذه المقالة، تضع الكاتبة أصبعها على الجرح كما يقال. فهؤلاء، كما تصفهم بحق، عنصر أساسي من الشعب الفلسطيني، وليسوا "اللاجئين الفلسطينيين" بحسب ما وصفهم اتفاق أوسلو وجعلهم موضوعاً للتفاوض. وتقول في النهاية: قبل الحديث عن حل الدولة أو الدولتين، يجب البحث في إعادة الوحدة إلى الشعب صاحب هذه الدولة.

أخيراً، يجب الإشارة إلى أن الكتاب يقدم للقارئ غير العربي بشكل خاص، صورة شاملة لحقيقة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وللحل العادل له. كما يقدم صورة واقعية لما تقوم به إسرائيل على الأرض، والذي أدى إلى "موت" حل الدولتين، كما يشير العنوان الفرعي للكتاب.

لكن هناك ملاحظة تتعلق بإطلاق اسم فلسطين - كما ورد في بعض المواقع - على الضفة والقطاع فقط. ولعل ذلك جاء استناداً إلى ما يتحدث به مسؤولون في السلطة. وهنا يجب التنبيه إلى أن "فلسطين" اسم يطلق على كيان معروف، وهو يميزه بمدلولات جغرافية وتاريخية وقانونية، ولا يجوز استخدامه على غير هذا النحو.

شهادة موسى

كاتب فلسطيني

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx